

الاستحسان وتعديل الالتزامات القانونية القائمة

قد ينشأ الالتزام صحيحا سواء كان عقدا او اراده منفردة ام تصرفا ضارا ام نافعا , ولكن قد يستصعبه حين انشاء سببه او بعده ظرف خاص او شرط تعسفي يجعل تنفيذه ضارا بأحد اطراف العقد او بالمصلحة العامة الامر الذي يبرر للقاضي ان يتدخل ليعدل الالتزام بما يزيل او يخفف الضرر او يحقق مصلحة عامة وعلى هذا الاساس فان جميع التعديلات القضائية والادارية بل حتى التشريعية رعاية للعدالة او المصلحة العامة ترجع الى تطبيق الاستحسان الذي هو اصل من اصول الفقه الاسلامي

ومن تطبيقات ذلك

اولا: تعديل الالتزام لأزالة او تخفيف الضرر الناشئ عن الظرف الطارئ مقتضى القاعدة العامة (العقد شريعة المتعاقدين) وهو وجوب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه لقوته الملزمة فلا يجوز لأي من اطرافه او القاضي ان يستقل بنقضه او تعديله ولكن اذا طرأ ظرف او حادث استثنائي عام لم يكن في الوسع توقعه واصبح تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة , جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين ان يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول لان حق ازالة الضرر من النظام العام , واصل هذا التعديل هو الاستحسان .

ثانيا: تعديل الالتزام بسبب الاستغلال

اذا كان احد العاقدين قد استغلت حاجته او طيشه او هواه او عدم خبرته فالحقه من تعاقده غبن فاحش جاز خلال مدة يحددها القانون او العرف ان يطلب من القاضي تعديل التزامه برفع الغبن عنه الى الحد المعقول فهذا التعديل من تطبيقات الاستحسان , لأنه عدول عن تطبيق قاعدة (العقد شريعة المتعاقدين) الى تطبيق مبادئ العدالة

ثالثا: تعديل الالتزام بتعديل الشرط الجزائي

الشرط الجزائي هو اتفاق سابق على تقدير التعويض الذي يستحقه الدائن في حالة عدم تنفيذ المدين التزامه او التأخير فيه فهو تقدير اتفاقي قبل وقوع الضرر , فاذا اثبت المدين ان التقدير كان مبالغا فيه الى درجة كبيرة في هذه الحالة للقاضي بطلب من المدين تخفيض الشرط الجزائي الى حد يتلائم مع حجم الضرر الناجم عن عدم التنفيذ او التأخير

رابعاً: تعديل العقود الادارية والقرارات الادارية

من المعروف ان القضاء الاداري لا يتقيد بالنصوص التشريعية بالدرجة التي يتقيد بها القضاء المدني , وهذا ما يدعوه الى الحرص على ان يوفق بين القواعد العامة وبين ما تقتضيه المصلحة العامة وللإدارة تعديل الالتزامات وطرق و وسائل تنفيذ العقد , وتعديل اللوائح

وهكذا جميع الاستثناءات او التعديلات ترجع الى الاستحسان الذي هو اصل من اصول الفقه الاسلامي